جاستا القانون والاختصاص ومبدأ حصانة الدولة

مجاهد أوزبك (تركيا)

ما هو الجديد مع جاستا

العدالة ضد مقدمي مشروع القرار للإرهاب قانون (جاستا) قد أقره "الكونجرس الأمريكي "مؤخرا وأصبح القانون المطبق في الولايات المتحدة. وقامت الولايات المتحدة باستثناء الإرهاب في FSIA منذ عام 1996. الجزء 1605 A FSIAشريطة أن لا تكون لدولة أجنبية الحصانة من الدعاوى التي تسعى إلى المال الأضرار الناجمة عن الإصابة الشخصية أو الوفاة الناجمة عن أفعال معينة مثل التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء والدعم المادي أو القتل لمثل هذه الأفعال من الحكومات الأجنبية. ولكن هذا الحكم يقتصر على البلدان التي عينت الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب (إيران حاليا، والسودان، وسوريا) .

من بين أمور أخرى، يعدل جاستا قانون حصانات السيادة الأجنبية (FSIA) بإضافة استثناء للإرهاب جديدة والتي لا تقتصر على مكان مخصص بالدول الراعية للإرهاب. يضيف جاستا الاستثناء الجديد لقانون الإرهاب بحيث لا يقتصر على الدول الراعية للإرهاب. فدعوى المسؤولية التقصيرية بالتماس التعويضات المالية قد ترفع ضد دولة أجنبية بسبب أعمال الإرهاب الدولي في الولايات المتحدة أو قوانين ملتوية لهذه الدولة (بواسطة وكلائها) التي تحدث في الخارج ولكن خلق ضرر في الولايات المتحدة .

الاختصاص ومبدأ حصانة الدولة

قضية لوتس تسجل مبدأ الغاية الأساسية من القانون الدولي العرفي: مبدأ الإقليمية. وقال المبدأ الأول لقضية لوتس تلك الولاية القضائية الإقليمية :

"للدولة" لا يمكن ممارسة ولايتها القضائية خارج إقليمها، إذا لم يكون هناك معاهدة دولية أو أن القانون العرفي يسمح لها بذلك .

والمبدأ الثاني لقضية لوتس: داخل أراضيها، ويجوز لدولة ممارسة ولايتها القضائية على أي مسألة، حتى إذا لم يكن هناك لا قاعدة محددة في القانون الدولي تسمح لها بذلك. وفي هذه الحالات، تكون للدول قدرا كبيرا من حرية التصرف، والتي هي محدودة فقط من قواعد القانون الدولي الباهظة .

ووفقا لمبدأ الإقليمية، ليس للدولة الولاية القضائية خارج إقليمها. عندما يتعلق الأمر إلى الإقليم الوطني، وقد تصطدم الدولة بعقبة أخرى في القانون الدولي: حصانة الدولة .

سيادة الدولة ينطوي على مبدأين: مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومبدأ الولاية الإقليمية للدولة المنتدى (هذا المبدأ يتطلب ممارسة الاختصاص غير محدودة) (يساوي اثنين لا يمكن السيطرة على بعضها البعض ويعني احترام سيادة الدول الأخرى). حصانة الدولة المستمدة من سيادة الدول والمساواة بين الدول. القانون الدولي العرفي يلحق شرط عام أن الدول الأجنبية لا ينبغي أن تخضع لرفع الدعوى في الدولة الأجنبية .

وفقا لمبدأ حصانة الدول الأجنبية، لا دولة واحدة تخضع للقوة الكاملة للقواعد المطبقة في دولة أخرى؛ ويحظر المبدأ محكمة وطنية من الفصل أو إنفاذ بعض المطالبات ضد الدول الأجنبية. اكتساب الحصانة لاتخاذ إجراءات قانونية ضد الدولة الأجنبية نفسها وأجهزتها والشركات ووكلائها .

حصانة الدولة، قد اعترفت كالتزام بموجب القانون الدولي العرفي لوقت طويل. وأحاطت "لجنة القانون الدولي" أولاً مهمة تحديد وتدوين ممارسات الدول بشأن الحصانة السيادية في عام 1978. واعتمدت الأمم المتحدة اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها في عام 2004. الاتفاقية التي ليست حتى الآن في القوة، يعتمد نظرية الحصانة مقيدة. نظرية التقييدية التقيد بمعظم البلدان، باستثناء عدد قليل من البلدان مثل روسيا أو الصين .

عموما والأنشطة التجارية للدول قد برزت كاستثناء للقاعدة. ومع ذلك، هناك الجدل حول مدى التطبيق لا سيما في الحالات التي يكون فيها حجم الأضرار أكبر. وفي هذا الصدد، واحدة من الحالات الأخيرة تفصل فيها مركز في عام 2012 هو "حصانات" الدولة (ألمانيا ضد إيطاليا: اليونان التدخل). بين عامي 2004 و 2008، في الدعاوى المدنية المتعددة، المحاكم الإيطالية وجدت ألمانيا مسؤولة عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال الحرب العالمية الثانية، وبالتالي طلب من ألمانيا دفع تعويضات للضحايا الإيطاليين. وكانت مطالبة ألمانيا التي جلبت إلى محكمة العدل الدولية التي تزعم أنها محصنة من الولاية القضائية للمحاكم الإيطالية. ورفضت المحكمة الحجة القائلة بأن هناك "استثناء المسؤولية التقصيرية الإقليمية" في القانون الدولي العرفي التي تستثني أعمال الدولة من الحصانة من الولاية القضائية إذا ما خرق القواعد الآمرة، وأن الأحكام التي طلب من ألمانيا دفع تعويضات تنتهك القانون الدولي .

هل تناسب جاستا القانون الدولي

يمكن أن الإصدار السابق من FSIA المناسب في الإطار المنصوص عليها في القانون العرفي. وهي توفر استثناءات للتنازل والنشاط التجاري والتأمين من المخاطر الشخصية الموصوفة بموجب القانون الدولي. في الواقع FSIA تتجاوز الإطار نظراً للقانون الدولي، وقدمت أي حصانة الدولة للتعويضات المالية التي سعت "الإصابة الشخصية أو الوفاة التي قد تسبب بفعل التعذيب، والقتل خارج نطاق القضاء، تخريب الطائرات، وأخذ الرهائن، أو توفير دعم مادي أو موارد لمثل هذا العمل.. مسؤول، موظف أو وكيل لتلك الدولة الأجنبية بينما يعمل ضمن النطاق مكتب له أو لها ، العمالة، أو الوكالة. " ومع ذلك، اقتصر هذا الاستثناء. فإنه لا ينطبق إلا على الدول التي عينت كدولة راعية للإرهاب في الوقت، أو نتيجة للقانون المذكور. علاوة على ذلك، كانت الدولة عن الأفعال التي تحدث في الدولة الأجنبية المعنية، إعطاء "فرصة معقولة للتحكيم المطالبة وفقا لقواعد التحكيم الدولية المقبولة ."

مع سن جاستا، الولايات المتحدة اعتمدت إستثناءاً جذرياً لمبدأ حصانة الدولة. فقد جادلت الولايات المتحدة القول بأن سيادة الدولة حصانة تتعلق أساسا بالمجاملة الدولية، ولا تشكل حقاً قانون ملزم. المحكمة العليا في الولايات المتحدة إزالة سيادة الدولة حصانة من مجال النظام القانوني في بعض القرارات. وذكرت المحكمة في قضية الرائد Verlinden B.V. الخامس البنك المركزي لنيجيريا، أن منح الحصانة "مسألة نعمة والمجاملة من جانب الولايات المتحدة". تم العثور على صيغة مماثلة أيضا في قرارات لاحقة. في ألتمان، عقدت المحكمة العليا مرة أخرى أن ممارسة ما عدا الدعاوى ضد الحكومات الأجنبية على أساس الاختصاص "مسألة المجاملة ."

هذه ليست حجة مقنعة نظراً للحصانة مستمد من المبدأ الأساسي المتعلق بالحصانة السيادية للدول، وهو افتراض ينتمي إلى البديهيات أرضية الصرح الكامل للقانون الدولي، ويتجلى أيضا في المادة 2 (1 (من ميثاق الأمم المتحدة. الدول من واجبها احترام بعضنا البعض. يؤذن للا عضو في المجتمع الدولي بالجلوس في الحكم على عضو آخر في السيادة؛ وبناء على ذلك، معظم الكتاب عرض الحصانة من الولاية القضائية للدول كقاعدة حقيقية للقانون العرفي إيجابية .

وتمشيا مع هذه التفسيرات، جاستا انتهاك واضح للقانون الدولي .ومن ثم أعلن الاتحاد الأوروبي أنه ينظر جاستا مخالف للقانون الدولي .

الآثار المترتبة على جاستا في الولايات المتحدة

والمشكلة الرئيسية مع جاستا هو إنفاذه. ومن ثم، نظراً لافتراض الحصانة سيظل المبدأ السائد، أي قرار المحكمة في الولايات المتحدة سوف لا يتم التعرف في بلدان أخرى. نتيجة لذلك تكون الأحكام واجبة النفاذ فقط داخل الولايات المتحدة .وسيدفع هذا الحكمة من البلدان يمكن أن يحتمل أن يتعرض سحب الأصول والاستثمارات من الولايات المتحدة لمنع الاستيلاء عليها مما تسبب في أضرار اقتصادية كبيرة للولايات المتحدة .

إذا كانت الولايات المتحدة يحد من الحصانة للبعض الدول ذات السيادة سوف يصبح عرضه لفقدان الحصانة من تلك البلدان ذاتها. ومع ذلك، ينبغي أن لا ننسى أن هذه الأيام الولايات المتحدة واحدة من الدول مع وجود أكبر في جميع أنحاء العالم. أولاً وقبل كل شيء، في العقود الأخيرة كان لها وجود عسكري ضخم، والنشاط في منطقة الشرق الأوسط .تحت تعريف الإرهاب جاستا يستخدم نفس، أنها ليست صعبة لتأطير بعض الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة مثل هجمات الطائرات بدون طيار كأعمال إرهابية وتجعل الحكومة الأمريكية عرضه للدعاوى المدنية .